



نشرة "الرباط"

العدد 51 فبراير 2019

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية جمعية علمية أهلية مشهورة في وزارة الشؤون الاجتماعية والتأمينات في جمهورية مصر العربية برقم 157 لسنة 1988

البريد الإلكتروني : asfer.egypt89@gmail.com

المحتويات

2	الإفتتاحية.....
4	نشاط الجمعية.....
21	مقال فى السياسات الاقتصادية العربية.....
24	أخبار اقتصادية عربية.....
29	شخصية العدد.....
31	جديد المكتبة الاقتصادية العربية.....
32	بهم نسمو ونرتقى للدكتور مصطفى الكفرى.....
34	محتويات العدد الأخير من مجلة "بحوث اقتصادية عربية".....
35	النعى.....

تعد نشرة "الرباط" الصادرة عن جمعيتكم " الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية " رباطا وثيقا بين الجمعية وإدارتها وأعضائها حول أنشطة الجمعية وما يدور من حولنا من أحداث ذات آثار بعيدة وكبيرة علي اقتصادنا العربي .

ناقش مجلس إدارة جمعيتكم الموقرة خلال اجتماعاته الأخيرة أهمية عودة نشرة "الرباط" للصدور في ثوب جديد وبأبواب متطورة تقرب كثيرا بين أعضاء الجمعية وإدارتها التنفيذية وواقعا الاقتصادي العربي لتحقيق أهداف الجمعية كما رسمها الأباء الاقتصاديين المؤسسين للجمعية منذ تأسيسها في العام 1987.

تعاود "الرباط" إطلالتها من جديد وعالمنا العربي يعج بالعديد من التطورات الاقتصادية المتسارعة على الصعيد المحلي والعالمي وبتطورات تهدد الثوابت النظرية الاقتصادية.

ونشرة "الرباط" إذ تعاود الصدور من جديد، وتأمل الأمانة العامة للجمعية من جميع الأعضاء الإلتفاف حولها في تحرير موضوعاتها وبخاصة ما يتصل بالسياسات والأخبار الاقتصادية في أقطارنا العربية . كما نرجو مدنا بملاحظاتكم ومقترحاتكم والتي نسعد بها دائما. لتطوير النشرة والرقي بها بالكيفية التي ينشدها الجميع.

ودمتم زخرا للجمعية ولمجتمعنا الاقتصادي العربي الكبير،،،،

أ. د. منير الحمش

رئيس مجلس إدارة

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

هيئة الأمانة العامة

أ.د. أشرف السيد العربي الأمين العام
أ.د. محمود محمد رضا فتح الله أمين الصندوق
أ.د. سمية أحمد على عبد المولى عضو مجلس الإدارة
أ.د. محمد عبد الشفيق عيسى عضو مجلس الإدارة

هيئة تحرير مجلة بحوث اقتصادية

أ.د. محمد عبد الشفيق عيسى رئيس هيئة التحرير
أ.د. سمية أحمد على عبد المولى نائب رئيس هيئة التحرير
أ.د. البير بطرس داغر عضو هيئة التحرير
أ.د. على همال عضو هيئة التحرير
أ.د. عبد الفتاح الجبالى عضو هيئة التحرير

الإشتراقات

تتأشد الجمعية السادة الأعضاء بضرورة الإسراع بسداد متأخرات اشترقاتهم عن السنوات السابقة وكذا اشترقاتهم عن العام الحالى 2019 و يمكنكم سداد الاشترقات بإحدى الوسائل التالية .

نقدا أو بشيك

مصرفى بإسم الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وعلى عنوانها بالقاهرة

تحويل بنكى

على حساب الجمعية رقم
(1303070758803500016) بالجنيه المصرى ،
وحساب رقم (1303060758803500016) بالدولار
الأمريكى، على البنك الأهلى المصرى - فرع الخليفة
المأمون - بالقاهرة .

أعضاء مجلس الإدارة

أ.د. احمد منير الحمش الرئيس
خبير اقتصادى بمركز الدراسات بسوريا .
أ.د. عبد الفتاح العموص نائب الرئيس
أستاذ التعليم العالى متميز بكلية الاقتصاد والتصرف -
صفاقس - تونس .
أ.د. أشرف السيد العربي الأمين العام
وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري مصر (سابقا)
- أستاذ بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة .
أ.د. محمود محمد رضا فتح الله أمين الصندوق
مستشار اقتصادى بجامعة الدول العربية - القطاع
الاقتصادى - القاهرة .
أ.د. البير بطرس داغر عضو مجلس الإدارة
أستاذ بكلية الاقتصاد وإدارة الاعمال - بيروت - لبنان .
أ.د. سمية أحمد على عبد المولى عضو مجلس الإدارة
أستاذ الاقتصاد والتجارة الخارجية - كلية التجارة وإدارة
الاعمال - جامعة حلوان - القاهرة .
أ.د. فتح الرحمن صالح عضو مجلس الإدارة
خبير مصرفى وأستاذ جامعى بالخرطوم السودان .
أ.د. محمد عبد الشفيق عيسى عضو مجلس الإدارة
أستاذ متفرغ - بمعهد التخطيط القومى - القاهرة

أعضاء اللجنة التنفيذية

أ.د. احمد منير الحمش الرئيس
أ.د. أشرف السيد العربي الأمين العام
أ.د. محمود محمد رضا فتح الله أمين الصندوق
أ.د. البير بطرس داغر عضو مجلس الإدارة

أهم قرارات اجتماعات أعضاء مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية لعام 2018 / 2019.

عقد أعضاء مجلس إدارة الجمعية اجتماعه رقم (1) لعام 2018، بتاريخ 2018/5/2 - بمقر الجمعية بالقاهرة، وناقش الاجتماع عدة موضوعات من أهمها ضرورة تحسين الموقف المالي للجمعية لمقابلة أنشطتها العلمية والإدارية المختلفة. كما ناقش الاجتماع أيضا ترتيبات انعقاد المؤتمر العلمي الخامس عشر للجمعية وأهمية عقده في موعده . أيضا من الموضوعات التي ناقشها الاجتماع موضوع طباعة مجلة بحوث اقتصادية عربية ومدى إمكانية طباعتها من القاهرة.

الاجتماع الثاني لمجلس إدارة الجمعية والذي عقد بتاريخ 2018/9/9 بمقر الجمعية بالقاهرة ، ناقش موضوع تشكيل هيئة مكتب الأمانة العامة للجمعية حيث تم إنتخاب السيد الأستاذ الدكتور / أشرف العري - أمينا عاما للجمعية، بعد وفاة المغفور له الدكتور/ محمد سمير مصطفى ، وتعاونة أمانة عامة يقوم هو بتحديد صلاحياتها ومسئولياتها وتوزيع المهام الخاصة بها مكونة من أعضاء المقيمين بالقاهرة . وتكليف الأستاذة الدكتورة / سميرة أحمد على عبد المولى بأعمال تحرير مجلة بحوث اقتصادية عربية، ووضع تصور عن الموازنة المطلوبة لطباعة مجلة "بحوث اقتصادية عربية " ومكان إصدارها ومقترح رسوم التحكيم والنشر. كما كلف الأعضاء السيد الأمين العام بالتنسيق مع أعضاء الأمانة العامة بالقاهرة لطرح البدائل المتاحة لعقد المؤتمر وإقتراح عنوان ومكان وتاريخ إنعقاد المؤتمر. أيضا في هذا الاجتماع تم تكليف أ.د. محمد عبد الشفيق للقيام بمهام التنسيق والاعداد لورش العمل للموسم العلمي للجمعية للعام 2018-2019 .

استعرض المجلس في اجتماعه الأول لعام 2019 والذي عقد بتاريخ 2019/1/26 بمقر الجمعية بالقاهرة الموقف المالي للجمعية وتم تكليف السيد أمين الصندوق - بالتنسيق مع الأمين العام بإعداد دراسة حول أفضل البدائل المتاحة لاستثمار الودائع الدولارية للجمعية، وعرض هذه الدراسة على أقرب اجتماع قادم لمجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية.

أيضا ناقش المجلس موضوع تنظيم احتفالية بمناسبة مرور 30 عاماً على تأسيس الجمعية، وباعتبارها مناسبة جيدة لتكريم الرواد الاقتصاديين من أمثال الدكتور/ سمير أمين، ودراسة البدائل المختلفة لإعداد أبحاث حول أعمال هؤلاء الرواد (مسابقة لشباب الباحثين/ برنامج منح بحثية ...) وقد تم تكليف الأمين العام بوضع تصور متكامل حول هذه الاحتفالية.

- أيضا تم الاتفاق في هذا الاجتماع على أن يعقد المؤتمر العلمي الخامس عشر للجمعية في بيروت يومي 13 و14 ديسمبر 2019 التنمية العربية بين التحديات الراهنة وآفاق الثورة الصناعية الرابعة". وقد ضمت محاوره الآتي:

المحور الأول: كشف حساب التنمية العربية بعد أكثر من نصف قرن : الإنجازات والإخفاقات .

المحور الثاني: اعتبارات الأمن والاستقرار وإعادة الإعمار .

المحور الثالث: الثورة الصناعية الرابعة: الفرص والتحديات .

المحور الرابع: القضايا الأساسية للأمن الاقتصادي العربي.

المحور الخامس: دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية العربية ومواجهة تحديات الأمن الاقتصادي في ظل الثورة الصناعية الرابعة.

فيما يتعلق بإصدار وطباعة مجلة بحوث اقتصادية عربية فقد اتخذ المجلس عددا من القرارات هي:

1- طباعة المجلة في القاهرة بالتعاون مع مؤسسة الأهرام مع توجيه خطاب شكر لمركز دراسات الوحدة العربية لدعمه جهود إصدار المجلة خلال الفترة السابقة.

2- تشكيل هيئة تحرير جديدة للمجلة مكونة من كل من: د/ محمد عبد الشفيق عيسى (رئيساً للتحرير)؛ د/ سمية عبدالمولى (نائباً لرئيس التحرير)؛ بالإضافة لكل من د/ ألبير داغر ود/ علي همال وأ/ عبد الفتاح الجبالي كأعضاء هيئة تحرير.

3- يتم تشكيل هيئة استشارية للمجلة مكونة من أعضاء مجلس إدارة الجمعية (غير الأعضاء في هيئة التحرير) . بحكم مناصبهم، بالإضافة إلى مجموعة من الشخصيات العربية المرموقة يتم اختيارهم بالتنسيق بين السيد/ رئيس هيئة التحرير والسيد/ رئيس الجمعية والسيد/ الأمين العام .

أيضا قرر المجلس في إعادة اصدار النشرة الدورية للجمعية "الرباط" (كل شهرين) ابتداء من العام 2019 على أن يتولى الدكتور/ فتح الرحمن صالح عضو المجلس مسئولية الاشراف على إصدار "الرباط"، مع التزام الأمانة العامة وسكرتارية الجمعية بتقديم الدعم اللازم لضمان انتظام صدور النشرة بالشكل اللائق . وفيما يتعلق بتنمية أواصر التعاون بين الجمعية والجهات النظرية ذات الصلة فقد بحث المجلس موضوع التعاون بين الجمعية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت وتم تكليف الأمين العام بوضع إطار متكامل للتعاون بين المؤسستين، يتم عرضه على الاجتماع القادم لمجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية (أيهما أقرب).

الورقة الخلفية للمؤتمر العلمي الخامس عشر

للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

"التنمية العربية بين التحديات الراهنة و آفاق الثورة الصناعية الرابعة"

13 - 14 ديسمبر / كانون الأول 2019 ، بيروت - لبنان

أهمية الموضوع:

لا شك أنه بعد مرور ما يقرب من سبعة عقود على جهود التنمية في البلدان العربية، فإن المحصلة مازالت مخيبة لآمال وطموحات الشعوب العربية. فالعديد من الدول العربية يعاني من صراعات وانقسامات و تدخلات خارجية، ومعظمها يعاني من مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي المختلفة، وحتى تلك الفئة القليلة من الدول العربية التي حافظت على معدلات معقولة من الأداء الاقتصادي بفضل ثرواتها الطبيعية، فإن مخاطر عدم الاستدامة التي تواجهها أصبحت تتزايد يوماً بعد يوم.

لذلك يصبح من الأهمية بمكان، أن يتداعى الاقتصاديون العرب لتدارس حصيلة التنمية العربية (حصاد الإنجازات والإخفاقات) خلال أكثر من نصف قرن حتى الآن، و مواجهة تحديات اللحظة الراهنة في ضوء اعتبارات الأمن والاستقرار وإعادة الإعمار، و كذا بحث الآفاق المستقبلية للاقتصاد العربي من منظور الفرص والتهديدات التي تفرضها "الثورة الصناعية الرابعة"، وقضايا الأمن الاقتصادي العربي الماثلة منذ أمد طويل نسبياً.

الخلفيات الأساسية لموضوع المؤتمر

أولاً : "جرده حساب" التنمية العربية

يتطلب البحث في التحديات الراهنة للتنمية العربية وآفاقها المستقبلية، إلقاء نظرات فاحصة على حصاد التنمية بإنجازاتها وإخفاقاتها في الماضي القريب والبعيد، استئنفاً لجهود سبقت من الرعيل الأول والثاني للاقتصاديين العرب، من مختلف مشاربهم وأقطارهم، في رحاب "الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية" ومن خارجها. يتطلب ذلك تقديم ما يشبه "جرده حساب" لما تحقق و ما لم يتحقق خلال نصف قرن أو يزيد، وفق منهجية علمية مدققة. وتلك هي نقطة البداية الطبيعية لأعمال المؤتمر العلمي القادم، ذات الطبيعة المتشعبة في هذا الظرف التاريخي الدقيق.

ثانيا : تحديات الوضع العربي الراهن

يحفل الواقع العربي الراهن بتحديات وتهديدات متنوعة، من مصادر داخلية وخارجية متنوعة، وكانت نتيجتها حدوث حالة من عدم الاستقرار المزمّن في عدد من البلدان العربية، ونشوب نزاعات أهلية مع تصاعد التدخلات الخارجية في عدد آخر. و مع بدء التعافي لاقتصادات عربية معينة بعد فترة من التمزق وتدهور الحالة الأمنية خلال السنوات الأخيرة، تُطرح قضية إعادة الأعمار بما لها من أبعاد مالية واجتماعية وإستراتيجية مختلفة.

لذلك يصبح من المهم تناول اقتصاديات إعادة الإعمار في إطار استعادة السلم الأهلي، و تقديم المقترحات الرصينة، على اساس علمي، لتعظيم العائد التنموي و خفض المرشّد للنفقات.

ثالثا : الثورة الصناعية الرابعة وآفاق التحول الرقمي

الثورة التكنولوجية التي يعيشها العالم حالياً، باسم "الثورة الصناعية الرابعة"، جوهرها هو عملية "التحول الرقمي". وفي ضوء ذلك، فإن القطاع الرقمي سوف يستمر في حياة قصب السبق بالمقارنة مع القطاعات الأخرى لزمّن قادم . ولكن حسب بعض التقديرات، فإن معدل الرقمية على مستوى الاقتصاد العالمي ككل لا يزيد عن 5% ، أي أن 5% فقط من شركات الأعمال في العالم هي التي تطبق التكنولوجيات الرقمية تطبيقاً يقرب من الاكتمال، و أنه يمكن تطبيق "الأتمتة الجزئية" باستخدام التكنولوجيات الموجودة حالياً، إلى حد كبير.

ولمزيد من توضيح هذه الحقيقة، نشير إلي أنه ليس من الضروري أن يتم تركيز الاستثمار علي أنشطة القطاع الرقمي فقط، وإنما يمكن استخدام المتاح من الآليات الرقمية بهدف تطوير القطاعات خارج الاقتصاد الرقمي بالمعنى المحدد . وتتم الإشارة في هذا المجال إلي الأنشطة التالية :

- التكنولوجيا العالية .
- تجارة التجزئة .
- أنظمة وخدمات الرعاية الصحية .
- السفر والتنقل .
- الاتصالات .
- الخدمات المهنية .
- الخدمات المالية .
- تصنيع وتجميع السيارات .

- أنشطة التواصل والترفيه .
- السلع الاستهلاكية والغذائية .
- تطوير المنظومة التعليمية .

و فيما يلي بعض من أهم القضايا التطبيقية للتنمية العربية في ظل الثورة الرابعة، والتي يمكن بحثها باستفاضة من خلال أعمال المؤتمر العلمي:

1. الحكومة الإلكترونية

تتيح الثورة الرابعة فرصاً لتطوير الخدمات بالقطاع الحكومي، وخفض نفقات التعامل، وخفض معدلات الفساد، ودعم الشفافية والمساءلة، ودعم كفاءة القطاع الحكومي من خلال تطبيقات الحكومة الإلكترونية. وكما يطرح التحول إلى تطبيقات الحكومة الإلكترونية، مثلاً، فرصاً مهمة، فإنه يطرح تحديات. وهو ما يطرح تساؤلات عدة عن واقع وفرص ومستقبل تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية، وعن درجة الاستعداد الإلكتروني لهذا التحول.

2. الثورة الرابعة وأسواق العمل العربية

الثورة الرابعة كما تطرح تحديات في سوق العمل، فإنها تطرح فرصاً مهمة، وخاصة في مواجهة ظاهرة بطالة الشباب، والفئات المعلمة منه وخاصة من الإناث. لكننا نحتاج لوضع تصور واضح عن هذا التحول، وعن الوظائف الجديدة المطلوبة، والمهارات التي تحتاجها. كما تثار الحاجة لتقدير حجم الأثر المتوقع على أصحاب المهارات المنخفضة والمتوسطة، وكيفية لا تتحول هذه الفئات إلى قوة ضغط سلبية على الاقتصاديات العربية بدلاً من الاستفادة منها كقوة دفع . فهناك إذن حاجة ملحة لإعادة النظر في سياسات التعليم والتدريب وحفز الابتكار، وللاستفادة من التجارب المتميزة في هذا الصدد.

3. الابتكار والإنتاجية في قطاع الأعمال العربي

كان التحول من الثورة الصناعية الثالثة إلى الثورة الصناعية الرابعة نتاجاً لمزيج من الابتكارات التكنولوجية. وتتسارع جهود الابتكار في إطار الثورة الصناعية الرابعة. تدفع هذه الابتكارات الإنتاجية لأعلى، وتفرز منتجات جديدة، وتحفز النمو الاقتصادي. فكيف هي جهود الابتكار في قطاع الأعمال العربي؟ وما هي السياسات المطلوبة لحفز الابتكار في قطاع الأعمال العربي.

رابعاً: تحديات الأمن الاقتصادي العربي.

تتمثل الأبعاد الأساسية لتحديات الأمن الاقتصادي العربي في إطارها العام، فيما يلي:

1- حرية صياغة السياسة الاقتصادية في العالم العربي:

ارتبطت الدول العربية، شأنها شأن كثير من دول العالم النامي، بعدد كبير من الالتزامات الدولية التي تؤثر على حريتها في صياغة سياساتها الاقتصادية الوطنية، الأمر الذي يقلل من الحيز المتاح لها لاختيار السياسات الاقتصادية الملائمة. من أهم هذه الالتزامات ما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية حيث هناك 12 دولة عربية عضو وخمسة في طور الانضمام، ومن المعروف أن الانضمام إلى هذه المنظمة يستتبع إحداث تغييرات في التشريعات الداخلية للدول في مجالات عدة تتضمن، من بين ما تتضمن، حقوق الملكية الفكرية مثلاً، وهوما قد يفرض قيوداً شديدة على فرص النمو الاقتصادي للدول العربية. وعلى هذا النحو هناك اتفاقات دولية عديدة تحدّ نسيباً من حرية صياغة السياسة الاقتصادية الوطنية في الدول العربية، يجب مراجعة الموقف العربي منها.

2- الأمن الغذائي:

هناك ركائز أساسية للأمن الغذائي تتضمن توافر الأغذية واستقرار الإمدادات منها، وإمكانات الحصول عليها. وتعاني الدول العربية من عجز شديد في كثير من المحاصيل الزراعية الرئيسية بالإضافة إلى تقلب العلاقات السياسية مع دول الإمدادات الأساسية، وهو ما يفرض تخوفات بشأن استقرار توافر الاحتياجات الأساسية دون قيود وشروط سياسية، كما تثار إمكانية الحد من العجز الغذائي من خلال التوسع في التطبيقات التكنولوجية الحديثة.

3- أمن الطاقة:

على الرغم من امتلاك الدول العربية لأكبر احتياطي النفط والغاز في العالم إلا أن أسعار النفط بدأت تخرج عن سيطرة الدول العربية في السنوات الأخيرة بسبب دخول منتجين جدد من ناحية وكذلك تطور إنتاج النفط الصخري من ناحية أخرى وهو ما قد يهدد المصدر الرئيسي للدخل في عديد من الدول العربية. على الجانب الآخر فإن هناك تحولاً نحو الاهتمام بالطاقة المستدامة متمثلة في مصادر الطاقة المتجددة في ضوء مخرجات مؤتمر "التغير المناخي" التي تدعم التحول عن الوقود الأحفوري. كل ذلك يطرح التساؤلات عن مستقبل التنمية في الدول العربية بعد أفول نجم مصادر الطاقة التقليدية.

4-الأمن المائي:

تعاني جميع الدول العربية من عجز مائي وتصحر كبيرين وهو ما يندر بإمكان حدوث نزاعات مختلفة حول مصادر المياه. وهناك اهتمام عالمي قوي حالياً بترابط أمن الماء وأمن الغذاء، وأمن الطاقة.

5-الانكشاف التجاري:

تعاني الدول العربية باستثناء الدول النفطية من وجود عجز كبير في موازين مدفوعاتها نتيجة اعتمادها على الواردات لتلبية الطلب المحلي. وقد انتهجت الدول العربية سياسات متنوعة لتحرير قطاع التجارة الخارجية ضمن التزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية أو في إطار انخراطها في اتفاقات تكامل إقليمي متعددة أسفرت في كثير منها عن إمكان تحويل بعض الدول العربية إلى أسواق للشركاء الأجانب دون تحقيق مكاسب تذكر نتيجة لتراجع القطاع الصناعي بها وضعف قدرته التنافسية. ويفرض كل ذلك ضرورة الاهتمام بقضايا التجارة البينية والخارجية العربية، لتغطية فجوات الموارد والإسهام في تسريع عملية التنمية.

6-سياسات التصنيع:

مع تزايد الاعتماد في كثير من الدول العربية على الإنتاج المعدني والنفطي والغازي من أجل التصدير منذ فترات طويلة، فقد تراجع الاهتمام بالتصنيع في معظم الدول العربية بما يشكل تهديد للأمن الاقتصادي للدول العربية، حاضرا ومستقبلا. فكيف يمكن مواجهة ظاهرة "نزع التصنيع" وما صلة ذلك بالتكامل والتعاون الاقتصادي العربي؟.

المحاور الرئيسية للمؤتمر

في ضوء الخلفيات الأساسية السابقة، تقسم أعمال المؤتمر إلى خمسة محاور رئيسية:

المحور الأول: كشف حساب التنمية العربية بعد أكثر من نصف قرن : الإنجازات والإخفاقات .

المحور الثاني: اعتبارات الأمن والاستقرار وإعادة الإعمار .

المحور الثالث: الثورة الصناعية الرابعة : الفرص والتحديات .

المحور الرابع: القضايا الأساسية للأمن الاقتصادي العربي .

المحور الخامس: دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية العربية ومواجهة تحديات الأمن الاقتصادي

في ظل الثورة الصناعية الرابعة.

خطوط إرشادية تقنية لكتابة الأبحاث المقدمة للمؤتمر

1- المواصفات الفنية

- تكتب الأبحاث بطريقة "word"، و يكتب العنوان الرئيسي بحجم الخط 18 والعناوين الفرعية بحجم 16، مع الخط الثقيل وأما متن البحث فيكتب بحجم 14 بالخط الخفيف، مع عدم وضع صيغ خاصة للكتابة.

2- الجدول الزمني لتقديم الأبحاث:

- تقدم المقترحات البحثية في موعد أقصاه يوم الخميس الموافق 23 مايو/ أيار 2019 .
- تقدم الأبحاث التي تتم الموافقة عليها من قبل اللجنة التحضيرية للمؤتمر بحلول منتصف سبتمبر/أيلول 2019.
- تقدم التعديلات المطلوبة بحلول منتصف أكتوبر ليتم العمل بها وإعادة تسليمها للمنسق العام للمؤتمر في الأول من نوفمبر 2019.

الإشتراكات

تناشد الجمعية السادة الأعضاء بضرورة الإسراع بسداد متأخرات اشتراكاتهم عن السنوات السابقة وكذا اشتراكاتهم عن العام الحالي 2019 و يمكنكم سداد الاشتراكات بإحدى الوسائل التالية .

نقدا أو بشيك

مصرفى بإسم الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وعلى عنوانها بالقاهرة

تحويل بنكى

على حساب الجمعية رقم (1303070758803500016) بالجنيه المصرى ، وحساب رقم (1303060758803500016) بالدولار الأمريكى، على البنك الأهلى المصرى - فرع الخليفة المأمون - بالقاهرة .

برنامج المنح البحثية للباحثين العرب لعام 2019

فى إطار الاحتفال بمرور ثلاثين عاماً على تأسيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، فقد قرر مجلس إدارة الجمعية فى إجتماعه الذى عقد بالقاهرة بتاريخ 26 يناير 2019 ، إطلاق برنامج للمنح البحثية للباحثين العرب لعام 2019 ، لتسليط الضوء على أعمال الرواد الاقتصاديين من مختلف الأقطار العربية، الذين أثروا المكتبة العربية بأعمالهم على مدى العقود الماضية، على أن تبلغ قيمة كل منحة ألف دولار أمريكى. ويشترط فىمن يتقدم للحصول على هذه المنح أن يكون باحثاً عربياً وأن يقدم البحث بلغة عربية سليمة، وأن يتبع الإجراءات التالية :-

1- ترسل الأوراق على البريد الإلكتروني للجمعية asfer.egypt89@gmail.com أو على العنوان التالى : 17 ب عمارات العبور طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة، ص.ب:

88 بانوراما أكتوبر، الرمز البريدى 11811 القاهرة - ج.م.ع .

تليفون : 22621737 (202) - تليفاكس : 22631715 (202).

2- يتقدم الباحث بطلبه إلى الجمعية متضمناً إظاراً تفصلياً للبحث المقترح، وذلك فى موعد أقصاه يوم الخميس الموافق 30 مايو / تموز 2019، على أن يرفق بالطلب :

أ. سيرة ذاتية مفصلة للمتقدم . ب. صورة من جواز السفر . ج. إقرار خطياً بعدم نشر البحث أو تقديمه للنشر فى أى جهة أخرى. ويخطر الباحث بقرار الجمعية بقبول البحث من عدمه فى موعد أقصاه 30 يونيو / حزيران 2019 ، وذلك من خلال البريد الإلكتروني أو عبر الفاكس .

3- يقدم الباحث تقريراً عن مدى التقدم فى إجراء الدراسة فى موعد أقصاه 15 سبتمبر/أيلول 2019، على أن تقدم المسودة النهائية للبحث فى موعد أقصاه 31 أكتوبر/تشرين أول 2019 . ولن يلتفت إلى طلبات التقدم للمنح غير المستوفية للشروط والأوراق المطلوبة .

4- تحتفظ الجمعية بحقها فى رفض أى بحث لا يلتزم بالشروط والمواعيد المحددة بعالية، على أن يتم إخطار الباحث بالقرار كتابة .

5- يخضع البحث للتحكيم من قبل مجموعة منتقاة من الأساتذة، ويتم إخطار الباحث بنتيجة التحكيم خلال 15 يوم على الأكثر من إستلام المسودة النهائية للبحث . ويحصل الباحث الذى تم قبول بحثه من لجنة التحكيم على مبلغ ألف دولار كمنحة نظير جهوده، ويتم دعوته لإلقاء بحثه خلال أعمال المؤتمر العلمى الخامس عشر للجمعية، والمقرر عقده فى العاصمة اللبنانية-بيروت، خلال يومى 13 و14 ديسمبر 2019 ، على أن تتحمل الجمعية نفقات السفر والإقامة الخاصة بسيادته خلال فترة إنعقاد المؤتمر .

الموسم الثقافي للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية لعام 2019/2018

ملخص وقائع ورشة العمل الأولى للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية للعام 2019 / 2018



عقدت ورشة العمل الأولى ضمن برنامج الموسم الثقافي للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية يوم السبت الموافق 2018/10/27، في تمام الساعة السادسة مساءً واستمرت حتى الثامنة ، وكان المتحدث الرئيسي فيها الدكتور/ ثامر العاني - مدير إدارة العلاقات الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية. كان موضوع الورشة هو " مسيرة التكامل الاقتصادي العربي من الماضي إلى المستقبل "

بدأت ورشة العمل بترحيب بالحضور المشاركين من قبل الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الشفيق -منسق محاضرة مع السيد المتحدث الرئيسي إستغرقت حوالي 40 دقيقة ، ثم أعقبتها مناقشة عامة من الحضور دامت 120 دقيقة تقريبا .

تضمنت المحاضرة عدة نقاط أساسية أهمها :

أولاً :إن محاولات التكامل الاقتصادي العربي استغرقت قرابة ثلاثة أرباع القرن، منذ إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945 حتى الآن . وقد قامت تجربة التكامل في إطار " العمل العربي المشترك " ، بصفة أساسية انطلاقاً من " المدخل التجاري " أي تعزيز المبادلات التجارية البينية، حيث وصلت ذروة هذا المدخل إلى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إعتباراً من عام 2000 ، وامتدت الفترة الإنتقالية الخاصة بها لمدة خمس سنوات (2000 - 2005) .

ورغم طول المدة الزمنية، وتعدد المحاولات، فإن نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية لم تزد عن 10% تقريباً، مع هوامش بالزيادة الطفيفة أو النقص خلال بعض السنوات.

وقد بذلت عدة محاولات طموحة لتطوير المدخل التجاري، حيث تضمنت قرارات القمة الاقتصادية والاجتماعية التنموية في الكويت مطلع 2009 - مثلاً- الانتهاء من إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2010، وإقامة "الاتحاد الجمركي العربي" بحلول عام 2015، والسوق العربية المشتركة في 2020 .

ورغم ذلك شهدت مسيرة التبادل التجاري البيني نوعاً من التباطؤ، وتعثرت نسبياً بعض القضايا مثل " قواعد المنشأ " و "إزالة الحواجز غير التجارية"؛ هذا بينما تم الاقتراب من إنهاء " القانون الجمركي العربي الموحد" ، وإن كان النقاش ما زال يدور حول موضوع " التعريف الجمركية " .

ثانياً : إن مسيرة التكامل العربي شهدت محاولات متعددة لانتهاج مداخل مكملة للتجارة، وخاصة المدخل الإنتاجي والاستثماري، ومدخل تعزيز البنية الأساسية. وتم التعبير عن ذلك خلال القمم الاقتصادية والاجتماعية التنموية، بدء من قمة الكويت 2009 والتي تضمنت قراراتها إتمام الربط الكهربائي، والربط بالسكك الحديدية وتحددت المشروعات اللازمة، مع بيان التكلفة التقديرية وفق ما تم تقديمه من بيانات من الدول العربية .

ثالثاً : هناك عدد من العقبات التي حالت دون التطوير المأمول للتكامل الاقتصادي العربي، ومنها :
1- ضعف المخصصات المالية المرصودة لمشروعات التكامل، وخاصة في مجال البنية الأساسية .
2- ضعف الإلتزام ببعض القرارات ذات الصلة والصادرة عن مؤتمرات القمة، وفي المجال الاقتصادي بالذات.

3- التفاوت بين الدول العربية من حيث درجة التهيؤ لتنفيذ مشروعات التكامل الاقتصادي في مختلف المجالات، مع اشتداد الحاجة إلى ذلك كما يبدو من إتساع الفجوة الغذائية العربية مثلاً (قدرت قيمة الفجوة بنحو 33 مليار دولار عام 2017) .

هذا وقد شهدت المناقشة التي أعقبت المحاضرة، عدداً من التساؤلات وبعض المداخلات القيمة، كما قدمت إقتراحات مهمة .

من بين التساؤلات ما يتعلق بأنصبة الدول العربية المختلفة في التكلفة الإجمالية للمشروعات التي تم إقرارها في القمم الاقتصادية.

ومن المداخلات، ما تقدم به اللواء البحرى مصطفى إبراهيم عامر - رئيس مجلس إدارة هيئة وادى النيل للملاحة النهريّة- كهيئة مصرية سودانية مشتركة، تقدم نموذجاً للعمل التكاملى المتطور .

وقد تأسست الهيئة المذكورة عام 1975 وبدأ أسطولها النهري بثلاثة سفن فقط ، ثم وصل تعداد السفن إلى 22 سفينة الآن، منها 20 سفينة لنقل البضائع وخاصة اللحوم والمواشى الحية ، وباخرتان للركاب ، ويحتاج البعض منها إلى تجديد ويبحث عن التمويل الاستثمارى اللازم لذلك .

أما المقترحات فقد تركزت على أساليب تدبير التمويل اللازم للمشروعات العربية المقترحة، وخاصة فى مجال البنية الأساسية، مثل :

○ اقتراح إنشاء بنك أو تحالف بنكى متخصص لتمويل استثمارات البنية الأساسية على غرار البنك الآسيوى للبنية الأساسية الذى أقامته الصين .

○ استخدام نظام B.O.T (البناء والتشغيل ونقل الملكية) مثل ما سيتم فى مشروع السكك الحديدية بين وادى حلف والخرطوم .

○ إنشاء صناديق خاصة لتمويل المشروعات فى بعض القطاعات الواعدة .

الإشراكات

تناشد الجمعية السادة الأعضاء بضرورة الإسراع بسداد متأخرات اشتراكاتهم عن السنوات السابقة وكذا اشتراكاتهم عن العام الحالى 2019 و يمكنكم سداد الاشتراكات بإحدى الوسائل التالية .

نقداً أو بشيك

مصرفى بإسم الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وعلى عنوانها بالقاهرة

تحويل بنكى

على حساب الجمعية رقم (1303070758803500016) بالجنيه المصرى ، وحساب رقم (1303060758803500016) بالدولار الأمريكى، على البنك الأهلى المصرى - فرع الخليفة المأمون - بالقاهرة .

ملخص وقائع ورشة العمل الثانية للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية للعام 2018 / 2019



تم عقد الحلقة الثانية من سلسلة ورشة العمل يوم السبت الموافق 17 نوفمبر / تشرين الثاني 2018 في تمام الساعة السادسة مساءً ، واستمرت حتى الساعة الثامنة.

قام بتقديم ورقة العمل أ.د. : أشرف كمال عباس – أستاذ الاقتصاد الزراعي بمركز البحوث الزراعية بالقاهرة ، وكان عنوانها (بين التوسع الأفقي والتوسع الرأسي في الزراعة العربية مع إشارة خاصة إلى جمهورية مصر العربية).

شارك الحاضرون في مناقشات موسعة حول الورقة وما يتصل بها من محاور وقد وصل عددهم الي 25 مشاركاً ، حيث تناولت هذه المناقشات عدة نقاط مهمة أبرزها :

1- انخفاض نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في الوطن العربي ، وهي نسب يتزايد انخفاضها عبر الزمن

2- أهمية الإنتاج الزراعي لعملية التنمية العربية ، لتحقيق الأمن الغذائي ، بل و " السيادة الغذائية " حسب تعبير بعض الباحثين

3- أهمية رفع الإنتاجية الزراعية، من خلال الاهتمام بالبحوث الزراعية والتعليم الزراعي والإرشاد الزراعي ، وتطبيق التكنولوجيات الحديثة دون افتئات علي العمالة الزراعية ، و الاهتمام باستنباط السلالات النباتية والحيوانية الجديدة .

4- تطبيق منهج التنمية الريفية المتكاملة في المناطق المستصلحة حديثاً من الأراضي الزراعية .

- 5- إعطاء الأولوية للشباب في توزيع الأراضي القابلة للاستزراع وإقامة مجتمعات زراعية - صناعية متكاملة اقتصادياً واجتماعياً .
- 6- تغيير التركيب المحصولي ، بحيث يتواءم مع احتياجات التنمية العربية في المدى الطويل .. (القطن والقمح في جمهورية مصر العربية مثلاً) .
- 7- العمل علي التغلب علي القيد المائي في مشروعات التوسع الزراعي من خلال طرق الري الحديثة .
- 8- الاهتمام بالمزارع والفلاح ، ودعم المنتج الزراعي الصغير والمتوسط للصمود في المنافسة محلياً ودولياً ، وبهدف جعل مهنة الفلاحة جاذبة للشباب ، مع إبقاء المزارعين في مناطق استقرارهم للحفاظ علي التوازن المجتمعي .
- 9- تشجيع التعاونيات الزراعية ، وتوفير الطرق المناسبة للتمويل الميسر والتسويق الجماعي للمحاصيل.
- 10- التأكيد علي أن التنمية الزراعية ضرورة بقاء وليست ترفاً .

ملخص وقائع ورشة العمل الثالثة للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية للعام 2018 / 2019



انعقدت في رحاب الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية الحلقة الثالثة من سلسلة ورش العمل في إطار الموسم الثقافي للجمعية للعام 2019/2018 مساء يوم السبت الموافق 2019/2/9 من الساعة السادسة إلى الثامنة مساءً، بحضور لفيق من أعضاء الجمعية وبعض من مؤسسيها و أصدقائها.

كان موضوع الورشة " أثر المعايير البيئية على الصادرات العربية: مصر نموذجاً"، وقدم له د. صالح عزب - أستاذ اقتصاديات البيئة بجامعة 6 أكتوبر، بالقاهرة. هذا وقد جرت بعد تقديم ورقة المداخلة مناقشة موسعة تناولت بصفة خاصة النقاط الآتية:

1- إن المعايير البيئية السائدة تمثل مزيجا من المقاييس التي ينطبق عليها القول "كلمة حق يراد بها باطل"، بمعنى أن هذه المعايير، برغم أهميتها البالغة ونزوعها إلى مواكبة تحديات التدهور البيئي و التغير المناخي، إلا أنها تستخدم من قبل الدول الكبيرة ذات الثقل الأكبر في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، كأداة تقييدية غير جمركية بما قد يمثل نوعا من التمييز الموجه لصادرات البلدان النامية، او لقسم منها.

2- من المهم للبلاد النامية، بما فيها البلدان العربية، أن تحقق رفع تنافسية منتجاتها في التجارة الدولية، من خلال مواكبة التغير في المعايير البيئية العالمية وفق قواعد "منظمة التجارة العالمية". مع التسليم بصعوبة ذلك إلى حد بعيد.

يمكن للبلاد العربية ان تطور معايير بيئية منسجمة مع قواعد منظمة التجارة العالمية بحيث يتم التعامل بها مع الشركاء (جنوب-جنوب) بين البلاد العربية وبعضها البعض من خلال "منطقة التجارة العربية الكبرى".

الإشراكات

تتناشد الجمعية السادة الأعضاء بضرورة الإسراع بسداد متأخرات اشتراكاتهم عن السنوات السابقة وكذا اشتراكاتهم عن العام الحالى 2019 و يمكنكم سداد الاشتراكات بإحدى الوسائل التالية .

نقدا أو بشيك

مصرفى بإسم الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وعلى عنوانها بالقاهرة

تحويل بنكى

على حساب الجمعية رقم (1303070758803500016) بالجنيه المصرى ، وحساب رقم (1303060758803500016) بالدولار الأمريكى، على البنك الأهلى المصرى - فرع الخليفة المأمون - بالقاهرة .

أنشطة أعضاء مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

صدر للأستاذ الدكتور/ منير الحمش في بداية عام 2019 في دمشق كتاب بعنوان سؤال الاقتصاد (الأزمة والحرب) السورية في ضوء التحولات والتغيرات الدولية والأقليمية ومقدمة عن سؤال الهوية ، كما ألقى الدكتور منير محاضرة تحت عنوان كيف تتعامل بعض الدول مع تداعيات الأزمات الاقتصادية وذلك يوم الثلاثاء الموافق 12 مارس 2019 . تحت رعاية وزارة الثقافة في دمشق والمركز الثقافي العربي وجمعية العلوم الاقتصادية بدمشق .



في إطار الخدمات الاستشارية التي يقدمها المعهد العربي للتخطيط للدول العربية، ترأس أ.د. أشرف العربي فرق العمل المكلفة بإعداد الخارطة الاستثمارية لدولة الإمارات العربية المتحدة، لصالح وزارة الاقتصاد الاماراتية، بجانب إعداد "إطار استراتيجي عربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد وذلك لصالح جامعة الدول العربية والذي تم إقراره ضمن مقررات القمة التنموية العربية التي عقدت في بيروت مؤخراً. كذلك تولى د. أشرف رئاسة هيئة تحرير تقرير التنمية العربية الرابع الذي يصدره المعهد العربي للتخطيط بالتعاون مع معهد التخطيط القومي (جارى العمل به)

صدر الحلقة الأولى من نص الورقة التي قدمها أ.د. البير بطرس داغر - أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال بالجامعة اللبنانية - بيروت- في المائدة المستديرة التي نظمتها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في 26 يناير 2019 ، تحت عنوان "المقاربة النظرية لدور الإدارة العامة في التنمية" ، في ملحق الأخبار - رأس المال يوم الإثنين الموافق 4 مارس 2019 وتم نشر الحلقة الثانية من النص يوم الإثنين الموافق 11 مارس 2019 .



. . البير بطرس داغر



قدم الدكتور فتح الرحمن صالح في ديسمبر 2018 دورة تدريبية لمدة خمسة أيام عمل بالتعاون مع معهد البنك المركزي التونسي بعنوان " إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية وذلك بناء على طلب المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع لمجموعة بنك التنمية الإسلامي بجدة .

كما قدم د. فتح الرحمن برنامجا تدريبيا في بداية يناير 2019 لمدة خمسة أيام بالتعاون مع صندوق

النقد العربي حول الصكوك الإسلامية بطلب من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع لمجموعة بنك التنمية الإسلامي بجدة.

مقال في السياسات الاقتصادية العربية

اقتصاد الكويت في 2018.. سياسات منفتحة تُدخلها قائمة "العمالقة"

رغم الصعوبات الكبيرة التي واجهتها منذ أزمة انهيار أسعار النفط منتصف عام 2014، حافظت الكويت، خلال عام 2018، على استقرار مؤشراتهما الاقتصادية، وحققت نمواً مناسباً بنسبة 2.6% (توقعات بنك الكويت الوطني) بنهاية العام 2018. بفضل احتياطاتها المالية الضخمة، وسياساتها الاقتصادية المنفتحة، وتمكّنها من التحول باقتصادها، الذي كان يعتمد بشكل رئيس على عائدات النفط، ليصبح أكثر تنوعاً بعد التطور السريع الذي حققته، خلال السنوات الثلاث الماضية، في استحداث المشاريع غير النفطية وتنميتها.

وقال تقرير حديث آخر صادر عن البنك الدولي، إن الناتج المحلي الحقيقي للكويت سيواصل الارتفاع في العامين المقبلين (2019-2020)، ليلعب 3.5%.

وكالة "فيتش سوليوشنز" الدولية، من جانبها، توقعت نمو الاقتصاد الكويتي بنسبة 3.7% في 2019، وأن يبلغ معدل النمو 2.4% خلال عام 2018، وذلك بدعم تحسّن الإنتاج النفطي وزيادة أسعار النفط الخام.

ورجحت "فيتش"، بتقرير أصدرته في سبتمبر الماضي، أن يبلغ متوسط النمو الاقتصادي بالكويت ما نسبته 3.4%، خلال الفترة من عام 2019 إلى 2022.

وحققت الكويت نموها الاقتصادي بعد أن تمكنت من مواجهة حالة الانخفاض المطول بأسعار النفط منذ 2014. وبحسب صندوق النقد الدولي، فإن الكويت واجهت أزمة أسعار النفط وهي في "مركز قوة"، بفضل الاحتياطات المالية الكبيرة، والدّين المنخفض، وسلامة أوضاع القطاع المالي للبلاد، إضافة إلى تطور القطاع غير النفطي.

انخفاض عجز الموازنة

ومن المتوقع، وفق تقرير لوكالة "فيتش"، أن ينخفض عجز الموازنة الكويتية لعام 2019-2020، ليصل إلى حدود 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

وكان عجز الموازنة قد انخفض في العام المالي الحالي (2018-2019)، ليلبغ نحو 6.5 مليارات دينار (21.62 مليار دولار)، بما نسبته 17% من الناتج المحلي للبلاد، نزولاً من 22% في العام المالي السابق له (2017-2018).

وتوقع التقرير أن تحقق الموازنة فائضاً مالياً بحلول العام المالي (2020-2021)، مؤكداً أن اقتصاد الكويت أصبح مرناً تجاه تطورات أسعار النفط مقارنة ببعض دول الخليج.

تفوق عالمي للقطاع المصرفي

وضمن مؤشرات تفوق الاقتصاد الكويتي، احتل القطاع المصرفي بالكويت في العام 2018، المرتبة السادسة بين القطاعات المصرفية العربية من حيث حجم الأصول وأنه يستحوذ على نحو 6% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي، و7% من ودائعه وقد بلغت حجم الموجودات المجمعّة للمصارف الكويتية المحلية نحو 213.7 مليار دولار حتى منتصف العام الجاري، مسجلاً نمواً بنسبة 1.6% عن نهاية عام 2017.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن المصارف الكويتية سجلت مستويات منخفضة من القروض المتعثرة، بلغت نسبتها 2.4%، ومستوى مرتفعاً من المخصصات لمواجهة خسائر القروض بنسبة تغطية تجاوزت 200%.

احتياطي النقد الأجنبي

واستناداً إلى بيانات البنك المركزي الكويتي الصادرة في شهر أكتوبر الماضي، فقد ارتفع احتياطي النقد الأجنبي بنحو نصف مليار دولار، ليصل إلى 35.3 مليار دولار، شاملاً قيمة الذهب. ويكفي الاحتياطي النقدي لسداد احتياجات الكويت من الواردات السلعية 13 شهراً، وهو ما يتخطى 4 أضعاف المتوسط العالمي الذي يصل إلى 3 أشهر.

دين منخفض وبطالة متراجعة

وجاءت الكويت في مرتبة متأخرة بالمنطقة من حيث نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، الذي وصلت فيه إلى المرتبة الـ13 بالمنطقة، حيث لا تتخطى نسبة الدين العام للبلاد إلى الناتج المحلي حاجز الـ30%.

ويبلغ إجمالي الدين العام الكويتي نحو 8 مليارات دينار (نحو 26 مليار دولار)؛ منها قرابة 5 مليارات دينار (16.6 مليار دولار) إصدارات محلية، ونحو 2.5 مليار دينار (8.32 مليارات دولار)

إصدارات في الأسواق الدولية. وضمن المؤشرات التي تؤكد تفوق الاقتصاد الكويتي، تراجع نسبة البطالة في البلاد إلى 2.2% خلال العام الحالي.

الاستثمارات الأجنبية

الاستثمارات الأجنبية كان لها دور أيضاً في إنعاش الاقتصاد الكويتي، وقد أظهرت بيانات رسمية، نهاية نوفمبر الماضي (2018) أن هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت استطاعت جذب 3.5 مليارات دولار رؤوس أموال أجنبية إلى البلاد خلال السنوات الثلاث الماضية (2018-2017)

ولعل أهم عامل جذب للاستثمارات الأجنبية في الكويت ضرائبها المنخفضة؛ فهي تحل في المرتبة الثالثة بين أرخص الدول عالمياً في تحصيل ضرائب من الشركات الأجنبية، بنسبة 15%، حيث تحل في المركزين الأول والثاني كل من قطر وبلغاريا، بنسب ضرائب تصل إلى نحو 10%، بحسب تقرير لمجلة "بيزنس إنسايدر" الأمريكية.

المصدر: الخليج أونلاين 2019/1/1

الإشراكات

تتناشد الجمعية السادة الأعضاء بضرورة الإسراع بسداد متأخرات اشتراكاتهم عن السنوات السابقة وكذا اشتراكاتهم عن العام الحالي 2019 و يمكنكم سداد الاشتراكات بإحدى الوسائل التالية .

نقدا أو بشيك

مصرفى بإسم الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وعلى عنوانها بالقاهرة

تحويل بنكى

على حساب الجمعية رقم (1303070758803500016) بالجنيه المصرى ، وحساب رقم (1303060758803500016) بالدولار الأمريكى، على البنك الأهلى المصرى - فرع الخليفة المأمون - بالقاهرة .

إعادة تشكيل مجلس إدارة «المركزي السوداني»

أعلن السودان، أمس، إعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي، وضم لأول مرة خبراء اقتصاد وأساتذة جامعات معروفين بانتقاداتهم الحادة والمتواصلة لسياسات «المركزي»، في الفترة الأخيرة التي يعتقد البعض أنها لعبت الدور الأساسي في تدهور اقتصاد البلاد.

ووفقاً لقرار جمهوري أصدره الرئيس السوداني عمر البشير، تم تعيين محمد خير الزبير محافظ بنك السودان المركزي رئيساً لمجلس الإدارة، وضم المجلس عثمان البدري أستاذ الاقتصاد في جامعة الخرطوم ونزار خالد الخبير الاقتصادي وفاطمة أحمد فضل أستاذ الاقتصاد في إحدى الجامعات السودانية

الجامعة العربية تبحث إنشاء لجنة دائمة لتنفيذ اتفاقية تحرير التجارة

بحثت الجامعة العربية، خلال اجتماع اليوم الأحد، مقترحاً لإنشاء لجنة دائمة لتنفيذ ومتابعة الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية. كما بحث المشاركون خلال الاجتماع برئاسة لبنان ومشاركة ممثلي الدول العربية، عدداً من الموضوعات المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات، إلى جانب مناقشة مقترح مقدم من دولة الكويت بعرض الانضمام للاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات، واستعراض ورقة عمل من الأمانة العامة للجامعة العربية بشأن تحرير بعض القطاعات الخدمية في الدول العربية.

المصدر : (الدستور) - 04-03-2019

توقعات بنمو قوي باقتصاد مصر وانتهاء سياسة التقشف قريباً



توقع تقرير حديث أن تتمكن مصر من تحقيق معدلات نمو قياسية، ربما تفوق التوقعات خلال الفترة المقبلة، وذلك بدعم انخفاض العائد على سندات الخزنة وقرب الانتهاء من السياسات التقشفية التي تتخذها الحكومة. وأوضح تقرير أصدرته مؤسسة 'كابيتال إيكونوميكس'، أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بدأت أيضا في التراجع مع تسجيل الموازنة العامة للدولة فائضا أوليا للمرة الأولى منذ سنوات عديدة.

وتوقع التقرير انخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 75% بحلول 2024، وذلك بفضل خفض فاتورة الأجور بالقطاع العام، وتابع 'يؤكد هذا على رؤيتنا بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي سيكون أكبر من معظم التوقعات خلال السنوات القليلة المقبلة'. وذكرت كابيتال إيكونوميكس' أن المديونية الضخمة لمصر بالعملة الأجنبية، والتي تمثل نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2017 / 2018 تعني أن الوضع المالي للحكومة معرض لحدوث تقلبات في سعر صرف الجنيه .

وأشار التقرير إلى أن الزيادات السريعة في أسعار السلع العالمية ستحدث أيضا مشكلات فيما يتعلق بفاتورة الدعم. وتوقع التقرير أن تؤدي الزيادة بنسبة 10% في أسعار النفط إلى ارتفاع الإنفاق على دعم الوقود في مصر بنحو 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي .

وأشادت المؤسسة بنجاح الحكومة المصرية في استعادة الاستقرار للاقتصاد، يشير إلى وجود مخاوف من أن تتعجل الحكومة وتقلل من جهوده، ودعا التقرير إلى القيام بالمزيد .
وتابع التقرير: 'خلال السنوات المقبلة، سينتقل التركيز إلى الجهود الأشد جرأة والمطلوبة لرفع معدل النمو المحتمل لمصر، وتزداد لدينا المخاوف بأن تلك الجهود لن تكون بالقدر المطلوب'.
وفي نفس الوقت ووفقاً لنشرة 'انتربرايز'، طالب معهد التمويل الدولي الحكومة المصرية بإجراء المزيد من الإصلاحات في إطار البرنامج الذي يجري تنفيذه منذ نوفمبر 2016 .
المصدر : (العربية)-2019/03/01

الإشتراكات

تتناشد الجمعية السادة الأعضاء بضرورة الإسراع بسداد متأخرات اشتراكاتهم عن السنوات السابقة وكذا اشتراكاتهم عن العام الحالي 2019 و يمكنكم سداد الاشتراكات بإحدى الوسائل التالية .

نقداً أو بشيك

مصرفى بإسم الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وعلى عنوانها بالقاهرة

تحويل بنكى

على حساب الجمعية رقم (1303070758803500016) بالجنيه المصرى ، وحساب رقم
(1303060758803500016) بالدولار الأمريكى، على البنك الأهلى المصرى - فرع الخليفة المأمون -
بالقاهرة .

المغرب يصدر سندات إسلامية سيادية بقيمة 116 مليون دولار

قال مسؤولون بوزارة المالية المغربية، أمس، إن المغرب أصدر سندات سيادية إسلامية، بنظام الإجارة، بقيمة 1.1 مليار درهم (116 مليون دولار) لمدة خمس سنوات خاصة بنظام الإجارة. وقال الحسن الدز، المسؤول، بوزارة المالية للصحافيين إن الصكوك «لها خصوصيتها المغربية في أنها تحترم الضوابط الشرعية الإسلامية والمقتضيات القانونية» وأضاف أنها «تزاعي صورة البلد ومصداقيته وهي لا تشبه تجارب دول أخرى في الصكوك»، حيث إن الدولة هي الضامن بين المستثمر والمستأجر، وإن الدولة «تبقى يدها على الأملاك بحيث تبقى تابعة لها رغم تأجيرها واستغلالها».

وأضاف قائلاً: «لدينا طموح لنؤسس لسوق للصكوك يكون فيها سيولة كما سوق سندات الخزينة». ويأمل المغرب في أن إصدار الصكوك سيعزز السيولة في السوق المغربية ويجذب المستثمرين الأجانب.

وبقيت هذه الصكوك محل تخوف ورفض طويلين من جانب الإسلاميين. ويعتبر المغرب الأكثر تقدماً بين الدول المجاورة في شمال أفريقيا في تطوير التمويل الإسلامي.

المصدر : (الشرق الاوسط) -2018/10/06

الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات تنتظر مصادقة 3 دول

بدأ في مقر جامعة الدول العربية يوم الأحد الموافق 3 مارس 2019 اجتماع لجنة مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية برئاسة لبنان ومشاركة ممثلي الدول العربية، لمناقشة ومتابعة عدد من الموضوعات المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.

وأوضح خالد محمود والي رئيس قسم تجارة الخدمات في إدارة التكامل الاقتصادي العربي في الجامعة العربية، أن هناك عشر دول عربية منضمة إلى الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات، كما أن هناك دولتين مصدقتان عليها هما السعودية والأردن، مبيناً أن مصر بصدد التصديق على الاتفاقية، مبيناً أن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سيكون بعد مرور ثلاثة أشهر من تصديق ثلاث دول عربية عليها.

وأشار إلى أن الاجتماع يناقش على مدى يومين عددا من الموضوعات، من بينها مقترحات بإنشاء لجنة دائمة لتنفيذ ومتابعة الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، وعرض دولة الانضمام للاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات، إضافة إلى استعراض ورقة عمل من قبل الأمانة العامة للجامعة العربية بشأن تحرير بعض القطاعات الخدمية في الدول العربية. المصدر : الاقتصادية» من الرياض، الاثنين 4 مارس 2019

السودان يخفض سعر الدولار الجمركي

أعلن رئيس الوزراء السوداني المعين حديثاً، محمد طاهر إيلا، الاثنين، عن حزمة من القرارات الاقتصادية لدعم القطاع الخاص، أبرزها خفض قيمة الدولار الجمركي. وكشف رئيس الاتحاد العام لأصحاب العامل السوداني، سعود البرير، أن القرارات التي أصدرها رئيس الوزراء تمثلت في الاتفاق على خفض قيمة الدولار الجمركي بنسبة 20 بالمئة "من 18 جنية إلى 15 جنية"، و إعفاء كل مدخلات الانتاج، والحاويات الشخصية من فورم الاستيراد (IM) ، واعتبر البرير أن القرارات هي بمثابة "بشرى إيجابية للقطاع الخاص والاقتصاد الوطني"، وأن من شأنها تحريك وتنشيط قطاعات الأعمال ودعم الاقتصاد السوداني.

كما أكد أن القرارات المتخذة من قبل رئيس مجلس الوزراء "تجد الإشادة والدعم من القطاع الخاص، باعتبارها تسهم في معالجة وحل كثير من الإشكاليات، وتدعم الاقتصاد الوطني، إلى جانب تأثيرها الإيجابي على عدد من القطاعات الإنتاجية والحركة التجارية،
25 فبراير 2019 - 20:52 بتوقيت أبوظبي

الإشراكات

تناشد الجمعية السادة الأعضاء بضرورة الإسراع بسداد متأخرات اشتراكاتهم عن السنوات السابقة وكذا اشتراكاتهم عن العام الحالي 2019 و يمكنكم سداد الاشتراكات بإحدى الوسائل التالية .

نقدا أو بشيك

مصرفى بإسم الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وعلى عنوانها بالقاهرة

تحويل بنكي

على حساب الجمعية رقم (1303070758803500016) بالجنيه المصرى ، وحساب رقم

(1303060758803500016) بالدولار الأمريكى، على البنك الأهلى المصرى - فرع الخليفة المأمون - بالقاهرة .

شخصية العدد



الدكتور / إبراهيم حسن العيسوي

الجنسية : مصرى
تاريخ ومحل الميلاد : 2 ديسمبر 1941 - دمياط - مصر
الوظيفة الحالية : أستاذ اقتصاد متفرغ بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة
الوظائف السابقة :

- وكيل المعهد العربى للتخطيط بالكويت (معار من معهد التخطيط القومى بالقاهرة من 1991/9/1 حتى 1995/8/30).
- أستاذ فى الاقتصاد (مستشار) بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة (1981-1991).
- خبير أول (أستاذ مساعد) بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة (1975-1981).
- مدرس بقسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة جامعة الأزهر (1972-1975).
- معيد وعضو بعثة الدكتوراه جامعة الأزهر (1964-1972).
- باحث مساعد بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة (1962-1964).

الدرجات العلمية:

- بكالوريوس تجارة (اقتصاد)، كلية التجارة جامعة القاهرة 1962.
- دكتوراه فى الاقتصاد، جامعة أكسفورد 1969. عنوان رسالة الدكتوراه: استخدام البيانات المالية للمزارع متعددة المنتجات فى اشتقاق دوال الإنتاج الزراعى.

الخبرات العلمية :

- (1) تدريس مبادئ الاقتصاد والإحصاء والاقتصاد الرياضى والاقتصاد القياسى ونظريات التنمية والتخطيط بجامعة أكسفورد والأزهر والقاهرة، ومعهد التخطيط القومى بالقاهرة ، والمعهد العربى للتخطيط بالكويت .
- (2) إجراء بحوث فى مجالات التنمية ، والسكان والتنمية ، وتوزيع الدخل والنمو الاقتصادى ، وبناء النماذج الكلية ، والتخطيط والمتابعة ، والدراسات المستقبلية ، ومؤشرات التنمية والتبعية ، والإنتاجية ، وسياسات الإصلاح الاقتصادى ، والخريطة التطبيقية ، ونظام التجارة الدولية .
- (3) المشاركة فى مؤتمرات وندوات محلية وعربية ودولية . وتنظيم سيمينارات وندوات عن التنمية

والتخطيط ، والمشاركة فى تأسيس المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين فى 1976 ،
وفى تنظيم الدورات الثلاث الأولى له ، والمشاركة فى تحرير الكتب التى صدرت عنها .
(4) خبرات إدارية فى معهد التخطيط القومى من خلال تولي منصب مدير مركز الأساليب
التخطيطية ومدير مركز التخطيط العام ، ورئاسة لجنة البحوث وعضوية لجنة التدريب
وعضوية اللجنة الإدارية ، ورئاسة اللجنة الاستشارية ورئاسة وعضوية اللجنة العلمية ،
وعضوية مجلس إدارة المعهد ، وكذلك خبرات إدارية من خلال عضوية مجلس أمناء المعهد
العربى للتخطيط بالكويت
(مارس 1988-1991) ، وتولى منصب وكيل المعهد العربى للتخطيط بالكويت (سبتمبر
1991 - أغسطس 1995) .

(5) عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، والجمعية العربية للبحوث
الاقتصادية ، وعضو سابق فى لجنة الاقتصاد بالمجلس الأعلى للثقافة (مصر) ، وعضو
الجمعية الدولية للمدخلات والمخرجات ، وعضو سابق فى الهيئة الاستشارية العليا للمعهد
العربى للتخطيط بالكويت ، وعضو هيئة تحرير مجلة بحوث اقتصادية عربية ، وعضو سابق
فى مجلس إدارة مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة، وعضو المجلس
الاستشاري لمجلتي "عمران" و "تبيين" ، وعضو الهيئة العلمية الاستشارية لمجلة (استشراف)
والمجلات الثلاث يصدرها المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات فى قطر)، وعضو الهيئة
الاستشارية للمجلة المصرية للتنمية والتخطيط التى يصدرها معهد التخطيط القومى بالقاهرة.

(6) الأمين العام للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية من نوفمبر 1995 حتى نوفمبر 1998 .

(7) الباحث الرئيسى لمشروع مصر 2020 بمنتهى العالم الثالث بالقاهرة ، 1997-2006.

المؤلفات

له ما يزيد عن المائة واربعون مؤلفا باللغة العربية والانجليزية فى مختلف فروع علم الاقتصاد والتنمية

جديد المكتبة الاقتصادية العربية

الاقتصاد المعرفى وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية لمؤلفه: الدكتور : محمد عبد الله شاهين محمد وقد نشر في العام 2018 . يقع الكتاب فى سبع فصول بالإضافة لفصل تمهيدى يشكل مدخلاً الى الاقتصاد المعرفى . الفصل الأول باسم المدخل الى علم الاقتصاد والثاني بعنوان الاقتصاد المعرفى ودوره فى تحديث التنمية الاقتصادية فى الأقطار العربية بالإضافة الى خمسة فصول أخرى تناولت الآثار التنموية للاقتصاد المعرفى بجوانبها المختلفة.

افاق الاقتصاد العالمى : التحديات أمام النمو المطرد والمؤلف هو صندوق النقد الدولى وتاريخ النشر 2018 والكتاب عبارة عن تسليط للضوء على مدى تغير افتراضات الصندوق الأساسية للنمو تمشياً مع البيانات التي أعقبت صدور التوقعات السابقة. ويهتم بتقديم تفاصيل حول آخر التطورات العالمية ويفسر انعكاساتها على السياسات فى الفترة القادمة.

الاقتصاد الرقمى للمؤلف الدكتور رضوان ابو شعيشع السيد وتاريخ النشر هو العام 2018 ، حيث يتناول الكتاب التحولات الكبيرة التى طرأت على المجتمع وعلى الاقتصاد بسبب دخول قطاع تكنولوجيا المعلومات ك مكون أساسى فى كل العمليات الإنتاجية وعلى حياة الناس والمجتمعات.

الاقتصاد فى ضوء الإسلام للمؤلف: مجموعة كتاب وتاريخ النشر هو 2018. يتناول الكتاب مجموعة المبادئ والاصول الاقتصادية التى تحكم النشاط الاقتصادى للدولة الاسلامية التى وردت فى نصوص القران والسنة النبوية ، والتي يمكن تطبيقها بما يتلائم مع ظروف الزمان والمكان

الإشتراكات

تناشد الجمعية السادة الأعضاء بضرورة الإسراع بسداد متأخرات اشتراكاتهم عن السنوات السابقة وكذا اشتراكاتهم عن العام الحالى 2019 و يمكنكم سداد الاشتراكات بإحدى الوسائل التالية .

نقداً أو بشيك

مصرفى بإسم الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وعلى عنوانها بالقاهرة

تحويل بنكى

على حساب الجمعية رقم (1303070758803500016) بالجنيه المصرى ، وحساب رقم

(1303060758803500016) بالدولار الأمريكى، على البنك الأهلى المصرى – فرع الخليفة المأمون – بالقاهرة

بهم نسمو ونرتقي

فقرة مخصصة للتعريف بأعضاء الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري



هل من نبذة سريعة عن ضيفنا الكريم؟

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري أستاذ بكلية الاقتصاد جامعة دمشق، عضو اتحاد الكتاب العرب، متزوج العائلة ثلاث بنات وولد.

هل لك أن تحدثنا عن حياتك ودراساتك؟

ولدت في قرية غصم محافظة درعا - سورية في الخامس عشر من تشرين الثاني عام 1949. وفي عمر الخامسة بدأت الدراسة في المرحلة الابتدائية في مدرسة غصم الريفية. وبعد أن نلت الشهادة الابتدائية بتفوق انتسبت إلى إعدادية أبي الطيب المتنبى في مدينة درعا وأمضيت المرحلة الإعدادية فيها وحصلت على الشهادة الإعدادية في عام 1964 وأمضيت المرحلة الثانوية في ثانوية درعا للبنين وحصلت على الشهادة الثانوية في عام 1967.

بعد الحصول على الشهادة الثانوية انتسبت إلى كلية التجارة بجامعة دمشق وتخرجت منها عام 1973 حائزاً درجة البكالوريوس في التجارة. وخلال فترة الدراسة بجامعة دمشق، عملت في المؤسسة العامة للتجارة الخارجية للآليات والتجهيزات (أفتوماشين)، موظفاً في شعبة الاعتمادات، ثم رئيساً لشعبة الاعتمادات، ثم رئيساً لدائرة الآليات في المؤسسة ومعاوناً لمدير قسم الآليات ثم استقلت بهدف السفر لمتابعة الدراسة للحصول على درجة الدكتوراه.

وفي عام 1974 توجهت إلى بولونيا لمتابعة التحصيل العلمي، أمضيت عاماً كاملاً في تعلم اللغة البولونية في معهد تعليم اللغة البولونية للأجانب في مدينة ووج (لودز) التي تبعد عن العاصمة البولونية وارسو حوالي 150 كم. ثم انتقلت إلى وارسو وبدأت كتابة رسالة الماجستير في المدرسة العليا للإحصاء والتخطيط S G P I S باللغة البولونية، وحصلت على الماجستير في العلوم الاقتصادية في عام 1976 ثم أنجزت رسالة الدكتوراه باللغة البولونية وحصلت على دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية في عام 1980 من ذات المدرسة. وكان المشرف على رسالة الماجستير ورسالة الدكتوراه البروفيسور زيبغنييف بومبليفسكي وعنوان الأطروحة: (أثر زيادة عوائد النفط على التنمية

الاقتصادية الاجتماعية في الدول العربية المصدرة للنفط). وفي عام 1980 عدت إلى الوطن سورية لمتابع عمله ونشاطي.

بدأت عملي محاضراً من خارج الملاك في جامعة دمشق. وفي عام 1981 تم تعييني مديراً عاماً للشركة العامة للكبريت والخشب المضغوط وأقلام الرصاص وبقيت مديراً عاماً للشركة حتى عام 1986.

خلال هذه الفترة وفي عام 1983 تم تعييني عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد - جامعة دمشق. 1983-1989 مدرس في كلية الاقتصاد.

1989-1995 أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد.

1995 وحتى تاريخه أستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق.

2001 - 1995، رئيس قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق - كلية الاقتصاد.

وكيل كلية الاقتصاد للشؤون العلمية خلال الفترة إيلول 2001 - شباط 2002.

ما هي المشاريع التي تحلم بإنجازها وما هي الطموحات التي تسعى لتحقيقها؟
تطوير التعليم العالي في جامعة دمشق والجامعات السورية.

ما هي أهم الجامعات التي درست فيها والمواضيع التي كنت تدرسها؟

جامعة دمشق، جامعة قسنطينة - الجزائر، جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة اكستر.

ماهي المؤلفات والأبحاث التي نشرتها وفي أي من الدوريات؟

حوالي أربعة عشرة مرجعا وثمانية عشرة بحثا في مجالات فروع الاقتصاد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بفروعها المختلفة نشرت في مجلة بحوث اقتصادية عربية بالقاهرة ومجلة بناء الأجيال بدمشق والاهرام الاقتصادي بالقاهرة ومجلة البحوث الاقتصادية بينغازي ليبيا ومجلة دراسات عربية ببيروت ومجلة الجيل بباريس ومجلة اخبار النفط والصناعة وغيرها من المجلات العربية
كلمة أخيرة

اتمني للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ولاعضائها كل التطور والنجاح ولمجلس ادارتها كل التوفيق لتطوير مسيرة اقتصادنا العربي.

محتويات العدد الاخير 80 - خريف 2018 من مجلة "بحوث اقتصادية عربية"

رقم	إسم البحث	إسم الباحث
1	اقتصادية	سمية أحمد علي عبد المولى
2	دور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة تونس والجزائر	علي قابوسة
3	فعالية تدخلات البنوك المركزية في أسواق الصرف: دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1980-2015)	جبوري محمد
4	مدى تحقق ظاهرة العجز التوأم في مصر خلال الفترة (1977 - 2015)	شيرين محادل نصير
5	واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر بين معوقات التوسع ومتطلبات النجاح	بن عمر خالد & بورزامة جيلالي
6	القطاع المصرفي المصري: تقييم الأداء خلال أهم تطورات الساحة المصرية والعالمية	سمر مصطفى منصور متولي
7	المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للحد من مشكلات التجارة الخارجية في مصر بالتطبيق على القطاع الصناعي	أشرف حلمي

إلى جانب ملف إحصائي لدولة البحرين وتقرير عن :

- المؤتمر العلمي الرابع عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية "أهداف التنمية المستدامة في مواجهة الأوضاع العربية بعد 2011 : فرص النمو وتحديات العدالة الاجتماعية في ضوء تعثر تجربة التعاون الاقتصادي العربي" ، القاهرة ، 11-12 نوفمبر / تشرين ثان 2017 .
- تقرير عن ورشة عمل تحت عنوان " بين التوسع الأفقي والتوسع الرأسى في الزراعة العربية بالإشارة إلى حالة جمهورية مصر العربية " القاهرة ، 17 نوفمبر / تشرين ثانى 2018 .
- تقرير عن ورشة عمل تحت عنوان " مسيرة التكامل الاقتصادي العربي : من الماضى إلى المستقبل " القاهرة ، القاهرة 27 أكتوبر / تشرين أول 2018 .

البقاء لله

تتعى الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
إلى أعضائها وإلى جموع الاقتصاديين العرب
وفاة

الدكتور / محمد الأطرش

أحد الأعضاء المؤسسين للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية والخبير المالي الذي خدم في الحقل الاقتصادي والمالي لسنوات طويلة، فهو من مواليد محافظة طرطوس عام 1934. ويحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة لندن، وقد كان نائباً لحاكم مصرف سورية المركزي ومديراً تنفيذياً في البنك الدولي. وسبق له تولي وزارة الاقتصاد السوري ثلاث مرات .

رحم الله الفقيد وأنزله فسيح جناته